Document:	EB 2021/132/R.31
Agenda:	18(b)
Date:	15 April 2021
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الدورة الثانية عشرة بعد المائة للجنة التقييم

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Indran A. Naidoo
مدير
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

Fabrizio Felloni
نائب المدير
رقم الهاتف: 2361 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: f.felloni@ifad.org

لويس خيمينيس ميكينيس
سكرتير الصندوق
رقم الهاتف: 2254 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.jimenez-mcinnis@ifad.org

Thomas Eriksson
مدير
شعبة سياسات العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2425 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: t.eriksson@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة
روما، 19-21 أبريل/نيسان 2021

للعلم

محاضر الدورة الثانية عشرة بعد المائة للجنة التقييم

1- ترد مداولات لجنة التقييم التي جرت في دورتها الثانية عشرة بعد المائة التي انعقدت افتراضيا في 19 مارس/آذار 2021 في المحاضر الحالية.

2- وبعد موافقة لجنة التقييم على هذه المحاضر، ستجري مشاركتها مع المجلس التنفيذي.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

3- حضر الدورة أعضاء اللجنة من الكاميرون، وفرنسا، والهند، وإندونيسيا (الرئيس)، واليابان، والمكسيك، وهولندا، ونيجيريا، وسويسرا. وحضرها أيضا ممثلو النمسا، وكندا، والصين، ولكسمبرغ، والسويد بصفة مراقبين صامتين. وحضر الدورة أيضا مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب مدير مكتب التقييم المستقل؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة؛ ومدير شعبة سياسات العمليات والنتائج؛ ومديرة شعبة البحوث وتقدير الأثر؛ وسكرتير الصندوق؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

4- ورحّب رئيس اللجنة وأعضاء اللجنة الآخرون بالسيد Naidoo عُقب تعيينه مؤخرا في وظيفة مدير مكتب التقييم المستقل.

5- وشارك في مداولات اللجنة التي تناولت تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية أوغندا كل من سعادة السيدة Elizabeth Paula Napeyok، السفيرة والممثلة الدائمة لجمهورية أوغندا؛ والسيد Siragi Wakaabu، الملحق الزراعي والممثل الدائم المناوب لجمهورية أوغندا. كما شارك في مداولات اللجنة التي تناولت تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية مدغشقر كل من السيدة Onipatsa Helinoro Tianamahefa، المستشارة الأولى والقائمة بالأعمال المؤقتة، والممثلة الدائمة لجمهورية مدغشقر؛ والسيد Suzelin Ratohiarijaona Rakotoarisolo، المستشار والممثل الدائم المناوب لجمهورية مدغشقر؛ والسيدة Fanja Raharinomena، المديرة العامة لوحدة تنسيق ودعم المشروعات والأنشطة الإقليمية في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك؛ والسيد Ndriana Rahaga، منسق وحدة دعم البرامج. وشارك السيد Addisu Melkamu Kebede، السكرتير الثاني والممثل الدائم المناوب لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، في مداولات اللجنة التي تناولت تقييم أثر مشروع الإدارة المجتمعية المتكاملة للموارد الطبيعية في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية. وقد كفل حضور هؤلاء السادة استفادة المداولات من منظور الحكومة حول التقييمات ذات الصلة.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال (EC 2021/112/W.P.1)

6- اعتمدت اللجنة جدول الأعمال كما هو وارد في الوثيقة EC 2021/112/W.P.1، مع إدراج تحديث موجز عن تقديرات أثر التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق قدمته مديرة شعبة البحوث وتقدير الأثر ضمن بند مسائل أخرى.

البند 3 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية أوغندا (EC 2021/112/W.P.2 + Add.1)

الرسائل الرئيسية:

- رحبت اللجنة بالنتائج الإيجابية التي حققها الصندوق في أوغندا، وأشارت إلى أن تصميم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد قد أخذ بعين الاعتبار نتائج هذا التقييم.
- سلطت اللجنة الضوء على الحاجة إلى التركيز بشكل أكبر على النساء والشباب، والتكيّف مع تغيّر المناخ، وإدارة المعرفة، والرصد والتقييم، كما شددت على أهمية الحضور القطري لتحقيق نتائج أفضل.

7- رحّبت لجنة التقييم بهذا التقييم الثاني للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري و لجمهورية أوغندا، والذي يغطي الفترة الممتدة بين عامي 2013 و2020، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2021/112/W.P.2، علاوة على الاتفاق عند نقطة الإنجاز الذي وقعته الحكومة وإدارة الصندوق، على النحو الوارد في الضميمة الملحقة بالوثيقة.

8- ورحّب الأعضاء بالبيان الذي أدلت به سعادة السفيرة Elizabeth Paula Napeyok بالنيابة عن حكومة أوغندا.

9- ورحّبت اللجنة بالإنجازات الكبيرة والنتائج الإيجابية التي أبرزها التقييم. وعلى وجه الخصوص، أعرب الأعضاء عن تقديرهم للأثر الإيجابي على الفقر الريفي وزيادة الإنتاجية ورفع مستوى دخل الأسر الريفية، واتفقوا مع النتائج والتوصيات الخاصة بالتحسين، وكذلك مع رد إدارة الصندوق.

10- وأيدت إدارة الصندوق كافة التوصيات التي قدمها مكتب التقييم المستقل في تقرير التقييم، ووافقت على الحاجة إلى: توسيع نهج سلاسل القيمة ليشمل سلعا أخرى؛ وتعميم تغيّر المناخ؛ وتنفيذ المزيد من التدخلات التحويلية لصالح النساء والشباب؛ وتعزيز الدعم المقدم للحكومة في قضايا السياسات، وبناء القدرات، والإدارة المالية، والرصد والتقييم. ووافقت الإدارة أيضا على أنه من شأن اتباع نهج أكثر برامجية وإدارة للمعرفة أكثر منهجية أن يساعد الصندوق في الإثراء المتبادل بين الاستثمارات، وسلطت الضوء على كيفية إبراز التقييم لعدد من النقاط الجديرة بالاهتمام لأغراض التحسين والتي لا تنحصر بأوغندا وحدها. وقد أُخذت هذه القضايا، وجميع القضايا التي جرى إبرازها في تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري في واقع الأمر، بعين الاعتبار خلال إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، والذي سيقوم المجلس التنفيذي باستعراضه.

11- وأحاط الأعضاء علما بالتوتر القائم بين أهداف الحد من الفقر ونُهج التنمية المجتمعية المناصرة للفقراء من ناحية، واستراتيجيات النمو نحو التسويق وتعزيز سلاسل القيمة من ناحية أخرى. واعتبر مكتب التقييم المستقل أن هنالك حاجة إلى نظرية تغيير واضحة لضمان وصول الفوائد المتعلقة بالتسويق وتطوير سلاسل القيمة إلى أشد المجموعات ضعفا.

12- ولاحظ الأعضاء أيضا الحاجة إلى تعزيز الحضور القطري للصندوق لتحسين الفعالية التشغيلية في البلاد، وتعزيز بناء الشراكات، وحوار السياسات، والمشاركة مع الحكومة، وزيادة التفاعل بين الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية. وأشارت الإدارة إلى أنه على الرغم من وقوع مقر المدير القطري في نيروبي، إلا أنه يجري تمثيل الصندوق في البلاد من قبل موظفين وطنيين. ومع ذلك، أكّدت الإدارة اهتمامها بهذه المسألة.

13- وسُلط الضوء على أهمية تقديم التمويل من برنامج المنح العادية كوسيلة لتعزيز الابتكار، والاستفادة من إمكانات الرقمنة، والعمل في الأنشطة العابرة للحدود، من بين أمور أخرى. وفيما يتعلق بالأنشطة العابرة

للحدود، رحّبت اللجنة بالتحديث الذي يشير إلى عمل الصندوق مع الوكالات الشقيقة التي تتخذ من روما مقرا لها حول القضايا المتعلقة بالتجارة عبر الحدود.

14- وأكدت الإدارة التزامها بخطة عمل للرصد والتقييم على مستوى المشروع، وخطة عمل للاستدامة، وخطة عمل للكفاءة وتحديث لاستراتيجية توسيع النطاق، والتي ستُجمع كلها في إطار الفعالية الإنمائية الجديد. وسيُحال إطار الفعالية الإنمائية إلى لجنة التقييم في أكتوبر/تشرين الأول وإلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول لاستعراضه. وأعادت الإدارة التأكيد على أن عددا من القضايا التي أُثيرت باعتبارها مجالات تستدعي اهتماما خاصا – مثل الكفاءة، والاستدامة، والابتكار، وإدارة المعرفة، والمشاركة في السياسات، والأنشطة غير الإقراضية – تعتبر شائعة في العديد من البلدان، وستعالج من خلال خطط عمل مؤسسية. واقترحت الإدارة أيضا مشاركة بعض خطط العمل هذه مع اللجنة من أجل مناقشة التعقيبات الواردة من الأعضاء وجمعها. وفي كل الأحوال، ستُحيل الإدارة إطار الفعالية الإنمائية إلى اللجنة في أكتوبر/تشرين الأول وإلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول لاستعراضه.

البند 4 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية مدغشقر (EC 2021/112/W.P.3)

الرسائل الرئيسية:

- رحّبت اللجنة بالنتائج الإيجابية التي حققها الصندوق في مدغشقر، وأشارت إلى أنه سيجري إعداد تصميم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد مع مراعاة نتائج هذا التقييم.
- وسلطت اللجنة الضوء، على وجه الخصوص، على الحاجة إلى تعزيز إدارة الموارد الطبيعية، والتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من حدته، وبناء القدرة على الصمود، وإدماج المجموعات الأكثر ضعفا، بما في ذلك النساء والشباب.

15- رحّبت لجنة التقييم بهذا التقييم الثاني للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية مدغشقر، والذي يغطي الفترة الممتدة بين عامي 2013 و2019، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2021/112/W.P.3، علاوة على الاتفاق عند نقطة الإنجاز الذي وقعته الحكومة وإدارة الصندوق، على النحو الوارد في التقرير.

16- ورحّب الأعضاء بالبيان الذي أدلت به السيدة Fanja Raharinomena بالنيابة عن حكومة مدغشقر.

17- ووافقت اللجنة على نتائج التقييم. وأشار أحد الأعضاء إلى أنه، على الرغم من دعمه للتوصيات، إلا أنها كان يمكن أن تكون أكثر إيجازا واستراتيجية. وسلط التقييم الضوء على الآثار الإيجابية لبرنامج الصندوق في البلاد، ولا سيما على صعيد رفع مستوى الدخل والإنتاجية الزراعية وتوافر الأغذية، والتي جرى تحقيقها في المقام الأول من خلال دعم القدرات الإنتاجية، وتقنيات الإنتاج والتسويق. ورحّبت الإدارة بالتحليل الواسع الوارد في التقرير، والذي أتاح فرصة قيّمة للتقييم، فضلا عن النهج التشاركي الذي اعتمده مكتب التقييم المستقل.

18- وسلط الأعضاء الضوء على الحاجة إلى زيادة إدماج المجموعات الضعيفة، مثل النساء والشباب، خصوصا فيما يتعلق بالتكيف مع تغيّر المناخ. وتُعدّ الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، ولا سيما المياه، عاملا رئيسيا في الحد من تعرض المجتمعات الريفية لآثار تغيّر المناخ. وبالنظر إلى تعقيدات التعامل مع مناطق واسعة في المشروع، أشارت الإدارة إلى تركيز البرنامج الحالي على المنطقة الجنوبية من البلاد، ومناصرته القوية للفقراء، واستهدافه للفئات الضعيفة، ولا سيما تلك التي تعتمد على المعونة الغذائية، بهدف تيسير الحصول على المدخلات والفرص، وبناء قدرتها على الصمود.

19- وتشمل القضايا الأخرى التي تتطلب الاهتمام الاستدامة، ومشاركة القطاع الخاص، وتعبئة التمويل العام. واعتُبرت القضية الأخيرة أساسية للاستدامة؛ وسلطت اللجنة الضوء على محدودية استثمار الحكومة في القطاع الزراعي وتدني مستوى التمويل المشترك المحلي للمشروعات التي يدعمها الصندوق. وفي ملاحظة ذات صلة، أفادت الإدارة بأنه يجري بذل الجهود لتعبئة التمويل الذي اشتدت الحاجة إليه للبنية التحتية، علاوة على تمويل المناخ. ويقوم الصندوق الأخضر للمناخ حاليا باستعراض إحدى العمليات.

20- وسُلط الضوء أيضا على إدارة المعرفة باعتبارها مجالا يستدعي الاهتمام، وذلك بالنظر إلى قدرتها على التأثير بصورة إيجابية على استدامة الفوائد، وبناء القدرات المؤسسية، وتحديد الفرص الابتكارية. وفي هذا الصدد، أفادت الإدارة بأنها دخلت في شراكة مع Delivery Associates بهدف دعم وزارة الزراعة والثروة الحيوانية عبر إنشاء وحدة تنفيذ داخلية.

البند 5 من جدول الأعمال: تقييم أثر مشروع الإدارة المجتمعية المتكاملة للموارد الطبيعية في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية (EC 2021/112/W.P.4)

الرسائل الرئيسية:

- رحّبت اللجنة بتقييم أثر مشروع الإدارة المجتمعية المتكاملة للموارد الطبيعية، وأحاطت علما بأن نتائج تقييم الأثر هذا ستوجه تقييم مواضيعي رفيع المستوى لمكتب التقييم المستقل بشأن تكيّف أصحاب الحيازات الصغيرة مع تغيّر المناخ.
- أشار الأعضاء، من أجل ضمان القيمة مقابل المال المنفق، إلى ضرورة اختيار تقييمات الأثر المستقبلية بعناية للتأكد من تقديمها لدروس ذات أهمية عامة يمكن أن تكون مفيدة للصندوق بما يتجاوز النوع المحدد للمشروع الذي تم تقييمه.

21- رحّبت لجنة التقييم بتقييم أثر مشروع الإدارة المجتمعية المتكاملة للموارد الطبيعية في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، الذي يغطي الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2019، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2021/112/W.P.4، إلى جانب ردّ الإدارة عليه. ويُعدّ هذا التقييم السابع للأثر الذي ينفذه مكتب التقييم المستقل ضمن السلسلة التي جرى إطلاقها للمرة الأولى في عام 2013.

22- ورحّب الأعضاء بالبيان الذي أدلى به السيد Addisu Melkamu Kebede بالنيابة عن حكومة إثيوبيا.

23- وأحاطت اللجنة علما بنتائج وتوصيات تقييم الأثر، وردّ الإدارة عليه. وسلط الأعضاء الضوء على التكلفة العالية نسبيا لمثل هذا المنتج المتخصص، وتساءلوا عن قيمته مقابل المال المنفق من ناحية أهمية النتائج بالنسبة للمنظمة. وبرزت الحاجة إلى اختيار تقييمات الأثر المستقبلية بعناية للتأكد من تقديمها لدروس ذات أهمية عامة للصندوق تتجاوز النوع المحدد للمشروع الذي يتم تقييمه. ووافقت الإدارة على ذلك، مشيرة إلى أنه يتم إجراء تقييمات الأثر لما لا يقل عن نسبة 15 في المائة من الحافظة، باستخدام منهجية صارمة، وأنه من المتوقع زيادة العينة.

24- وذكر مكتب التقييم المستقل أن هنالك زيادة في إجراء تقييمات الأثر في المؤسسات المالية الدولية الأخرى وفي منظومة الأمم المتحدة. وأشار مكتب التقييم المستقل، مع التسليم بالتكلفة الأعلى نسبيا لتقييمات الأثر بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من التقييمات، إلى أن الصندوق يقع في الجانب الأدنى من نطاق التكاليف مقارنة بالمنظمات الأخرى، وأنه توجد طرق لخفض التكاليف بشكل أكبر. وردا على الاستفسارات المتعلقة باختيار هذا المشروع بالذات، أوضح مكتب التقييم المستقل أن تقييم الأثر هذا سيوفر المزيد من المعلومات والأدلة لتقييم مواضيعي رفيع المستوى يجريه مكتب التقييم المستقل حاليا حول تكيّف أصحاب الحيازات الصغيرة مع تغيّر المناخ.

25- ومع ملاحظة النتائج الإيجابية للمشروع من حيث رفع مستويات الدخل والتغذية للمستفيدين في بعض مستجمعات المياه حيث نُفذت أنشطة متعددة ومتكاملة؛ أشار الأعضاء أيضا إلى الافتقار إلى التمكين والمشاركة على نطاق واسع للمجموعات الأكثر ضعفا، مثل النساء والشباب ومعدمي الأراضي، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على الأراضي والموارد الطبيعية. ووافق الأعضاء أيضا على توصية التقييم بضرورة اعتماد مشروعات إدارة الموارد الطبيعية لخطة رئيسية متكاملة للإدارة التشاركية لمستجمعات المياه ونهج إنمائي ريفي فعّال، من أجل التأكد من حصول المجتمعات المحلية على الموارد اللازمة للحفاظ على البنية التحتية للمياه، وبالتالي ضمان استدامة فوائد المشروع أيضا.

26- ولاحظت الإدارة أنه من شأن نتائج إجراء هذا التقييم لبرنامج لإدارة الموارد الطبيعية يتسم بطابع تقليدي أكبر أن توفر دروسا قيّمة لصالح ذخيرة البرامج التي تستهدف مستجمعات المياه عبر الحافظة في شرق وجنوب أفريقيا. وجرى إبلاغ اللجنة، خلال الإشارة إلى أهمية كفاءة استخدام المياه في المناطق الجافة، بقيادة الصندوق لإطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع حكومة إثيوبيا للتعلم من البلدان الأفريقية الأخرى حول جملة أمور، من ضمنها، سياسة تسعير المياه وإدارة موارد المياه بهدف توسيع نطاق التدخلات الناجحة. وجرى الاعتراف أيضا بالدور الرئيسي لحيازة الأراضي من أجل استدامة الفوائد، علاوة على دورها كأداة للاستقرار والسلام.

البند 6 من جدول الأعمال: تقييم تجميعي بشأن البنية التحتية في الصندوق (EC 2021/112/W.P.5 + Add.1)

الرسائل الرئيسية:

- رحّبت اللجنة بالتقييم التجميعي بشأن البنية التحتية في الصندوق، ولاحظت مع التقدير التعاون بين مكتب التقييم المستقل والإدارة.
- سلط الأعضاء الضوء على أهمية البنية التحتية الريفية لعمل الصندوق، واقترحوا إحالة التقرير، بالإضافة إلى مسودة المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن البنية التحتية، إلى المجلس التنفيذي.

27- رحّبت لجنة التقييم بالتقييم التجميعي بشأن البنية التحتية في الصندوق، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2021/112/W.P.5، إلى جانب رد الإدارة عليه، على النحو الوارد في الضميمة.

28- وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للنتائج الغنية التي قدمت أدلة جيدة على الميزة النسبية التي يتمتع بها الصندوق بالمقارنة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى، من خلال تركيزه على البنية التحتية للميل الأخير. ورحّب الأعضاء أيضا بالتعاون بين مكتب التقييم المستقل والإدارة في إعداد التقرير التجميعي للتقييم. وسلط الأعضاء الضوء على أهمية البنية التحتية الريفية لعمل الصندوق، واتفقوا مع النتيجة القائلة بضرورة زيادة القدرات في المقر. واقترح الأعضاء، نظرا لأهمية الموضوع، بما في ذلك النتائج ذات الصلة بالبنية التحتية لإدارة المياه، مشاركة تقرير التقييم التجميعي مع المجلس التنفيذي لمزيد من المناقشة.

29- وسلط الأعضاء الضوء على ضرورة قيام الإدارة بإدماج التوصيات في تصميم المشروع، وتنفيذه، ورصده والإبلاغ عنه، بهدف تحسين ضمانات الكفاءة ورصدها في مثل هذه الاستثمارات المعقدة والمتنوعة في البنية التحتية الريفية. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل استراتيجية جديدة أو مبادئ توجيهية تشغيلية يمكن مشاركتها مع المجلس التنفيذي لاستعراضها والتعليق عليها.

30- وشُجعت الإدارة أيضا على إيلاء اهتمام خاص لخصوصيات السياقات الهشة والحاجة إلى الموازنة بين مخاطر الفساد وملكية البلد المقترض. وجرى التطرق أيضا إلى تتبع الأداء ونتائج الاستثمار في البنية التحتية على

المستوى المؤسسي. وقدمت الإدارة معلومات عن الشراكات الجارية مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والرامية إلى تعزيز الدعم التقني.

31- وأشارت اللجنة إلى مسألة الاستدامة المالية والصيانة التشغيلية للبنية التحتية الريفية، مع التركيز على ما يطلق عليه اسم "البعد الليّن للبنية التحتية". وجرى ربط مسألة الاستدامة بحوكمة البنية التحتية، أي من يديرها، سواء كانت الحكومة المركزية أو الحكومة المحلية أو القطاع الخاص. وينبغي النظر في هذه القضايا منذ البداية ووضع استراتيجية خروج لضمان استدامة الفوائد على المدى الطويل. ووافق مكتب التقييم المستقل على الحاجة إلى رؤية طويلة الأجل، مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف صيانة البنية التحتية، والتي ثبُت أنها تشكّل مشكلة في حالة الطرق، ومعدات الري والبنية التحتية لمياه الشرب. وفيما يتعلق بتغيّر المناخ، أشار الأعضاء إلى كيفية اعتبار إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي سياسة ممتازة وقاعدة لحماية البنية التحتية الريفية من مخاطر تغيّر المناخ.

32- وقدمت الإدارة معلومات إضافية حول التحول من المشروعات الإنمائية التي يقودها المجتمع المحلي إلى التركيز على الإنتاج والإنتاجية، الأمر الذي أثّر على أنواع الاستثمارات في البنية التحتية. وقد وُضعت مبادئ توجيهية ومؤشرات لتيسير التحضير في البنية التحتية، مع التأكيد على الحاجة إلى العمل مع المجتمعات المحلية لتحديد تدخلات البنية التحتية، وتعزيز الملكية واستدامة الفوائد.

البند 7 من جدول الأعمال: مسودة سياسة التقييم المعدلة في الصندوق (EC 2021/112/W.P.6)

الرسائل الرئيسية:

- رحّبت اللجنة بمسودة سياسة التقييم المعدلة في الصندوق، والتي تتضمن التعقيبات المستلمة. وقدم الأعضاء تعقيبات إضافية سترد في ضميمة ملحقة بالسياسة.
- صادقت اللجنة على تقديم مسودة سياسة التقييم المعدلة في الصندوق، إلى جانب الضميمة المذكورة أعلاه، إلى الدورة الثانية والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها. ويمكن بعد ذلك النظر في إجراء المزيد من المناقشات حول وضع اللمسات الأخيرة على ملاحق السياسة.

33- رحّبت اللجنة بمسودة سياسة التقييم المعدلة في الصندوق، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2021/112/W.P.6، والتي تتضمن التعليقات التي أدلى بها الأعضاء خلال الدورة الخاصة السابعة للجنة، وأشارت إلى أن التنقيح يُعدّ نتيجة عمل مشترك بين مكتب التقييم المستقل وإدارة الصندوق.

34- وأشار الأعضاء إلى كيف أن مسودة سياسة التقييم المعدلة في الصندوق تقدم إطارا شاملا يجري بموجبه تحديد وظائف التقييم المستقل والتقييم الذاتي بوضوح وتسليط الضوء على أوجه التآزر ذات الصلة.

35- وقدّم الأعضاء تعقيبات إضافية بهدف تنقيح الوثيقة، ولا سيما فيما يتعلق بتوضيح دور لجنة التقييم والاتساق في استخدام مصطلحات معينة. وأُبلغت اللجنة أن الصندوق، بصفته عضوا في فريق التعاون في مجال التقييم التابع للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، قد طبّق المعايير المعترف بها على صعيد الحوكمة والاستقلالية في التعامل، من ضمن جملة أمور أخرى، مع إدارة الموارد البشرية. والتزم مكتب التقييم المستقل والإدارة بالتواصل مع الأعضاء لإجراء المزيد من المناقشات غير الرسمية بغية ضمان التعبير عن التعديلات بشكل صحيح في الضميمة الملحقة بالسياسة وإحالتها إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته في أبريل/نيسان.

البند 8 من جدول الأعمال: مسودة الاختصاصات المعدلة للجنة التقييم (EC 2021/112/W.P.7)

الرسالة الرئيسية:

- رحّبت اللجنة بمسودة الاختصاصات المعدلة والنظام الداخلي، وصادقت على إحالتها إلى الدورة الثانية والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي في أبريل/نيسان، مع ضميمة تعبّر عن التعقيبات المستلمة.

36- رحّبت اللجنة بمسودة الاختصاصات المعدلة والنظام الداخلي، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2021/112/W.P.7، والتي تتضمن التعليقات التي جرى الإدلاء بها في الدورة الخاصة السابعة للجنة التقييم.

37- وطلب الأعضاء توضيحات حول الاستخدام التبادلي لمصطلحي توافق في الآراء وإجماع في الفقرة 2-3 من الوثيقة.

38- وكما هو الحال في سياسة التقييم، سيجري استشارة الأعضاء عند وضع اللمسات النهائية على ضميمة تعكس التعديلات المتفق عليها، والتي ستعرض على الدورة الثانية والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها.

البند 9 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

تحديث بشأن تقديرات أثر التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

39- قدمت مديرة شعبة البحوث وتقدير الأثر تحديثا موجزا لتقديرات أثر التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وتحديدا عن النهج التكيفي الذي تم تطويره من أجل ضمان الإيفاء بالالتزامات المؤسسية للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق على الرغم من التحديات الناتجة عن جائحة كوفيد-19.

40- ورحّب الأعضاء بالعرض التوضيحي وطلبوا مشاركة مواده لاستعراضها.

اختتام الدورة

41- مع الإشارة إلى الموافقة على تشكيل جديد للجنة التقييم في دورة المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان، شكر رئيس اللجنة أعضاءها على مساهماتهم في المناقشات في الدورة الحالية ودعمهم المتواصل خلال فترة توليه لمنصبه كرئيس للجنة. وأعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم الحار لقيادة رئيس اللجنة ومساهمته القيّمة في عمل لجنة التقييم.